● أخبار قصيرة

ترامب يطالب بمرور مجاني للسفن الأمريكية عبر قناتي السويس وبنما!

في خطوة تعكس سياسة ترامب المثيرة للجدل، دعا الرئيس الأمريكي إلى السماح للسفن العسكرية والتجارية الأمريكية بالمرور مجانًا عبر قناتي السويس وبنما، متجاهلاً القوانين والأعراف الدولية المتبعة. وقال ترامب في تصريحات أثارت استغراب المراقبين: "يجب السماح للسفن الأمريكية العسكرية والتجارية بالمرور مجانًا عبر قناتي بنما والسويس! هاتان القناتان ما كانتا لتوجدا لولا الولايات المتحدة الأمريكية".
ولفت الرئيس الأمريكي إلى أنه طلب من وزير الخارجية ماركو روبيو أن يتابع هذا الأمر بشكل فوري، مما يشير إلى جدية الإدارة الأمريكية في متابعة هذا المطلب.

روسيا: زيلينسكي عائق أمام السلام

أكد عضو بارز في البرلمان الروسي أن الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي يمثل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق السلام الدائم في المنطقة، مستشهداً بالأحداث الأخيرة في مقاطعة كورسك كدليل على ذلك. وذكر ليونيد سلوتسكي، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدوما، عبر منصة تلغرام أن "زيلينسكي كان وسيبقى حجر عثرة في طريق إحلال السلام المستدام"، مشيراً إلى ما وصفه بأعمال عنف ضد المدنيين في كورسك، شملت استهداف كبار السن والأطفال وتدمير البنى التحتية المدنية. وأضاف سلوتسكي أن استعادة السيطرة الروسية على مقاطعة كورسك لا تمثل فقط انتكاسة للقيادة الأوكرانية، بل تعزز أيضاً الموقف الروسي في أي مفاوضات مستقبلية. واختتم تصريحاته بالإشارة إلى أن العملية العسكرية الأوكرانية في المنطقة انتهت بالفشل، مما أدى إلى خسائر بشرية كبيرة شملت جنوداً أوكرانيين ومقاتلين أجانب.

أوزبكستان و روسيا تعملان على تطوير خط سكة حديد عبر أفغانستان

أعلن المكتب الصحفي للتمثيل التجاري الروسي في أوزبكستان أن خبراء البلدين يعملون معاً على تصميم وتطوير خط سكة حديد عبر أفغانستان.
يهدف هذا المشروع إلى توسيع خط السكة الحديد الرابط بين ترمذ - مزار شريف - كابل - بيشاور، مما سيساعد على تعزيز الربط بين أسواق جنوب شرق آسيا مع دول رابطة الدول المستقلة والصين وأوروبا.
وأشارت التقارير إلى أن هذا المشروع يمكن أن يقلل وقت وتكلفة نقل البضائع بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة، مما سيعود بالنفع على الدول المشاركة في ممرات العبور هذه. وقد أعلنت وزارة النقل الروسية أن البلدين سيجريان دراسة جدوى لهذا المشروع في عام ٢٠٢٥، والتي ستركز على تقييم حركة الشحن والربحية الاقتصادية للمشروع.

في ظل الصراع الأميركي-الصيني

كيف ستتأثر تركيا في معركة التعرفات الجمركية الأميركية؟

الوفاق/ يركز هذه الأيام، معظم محللي الاقتصاد السياسي والأسواق العالمية على معركة لا تصاحبها أصوات هدير الطائرات والقصف، لكنها نزاع واضح وشامل.
لقد أثار الصراع المالي وحرب التعريفات بين الولايات المتحدة والصين، بعد إعلان قرارات دونالد ترامب المثيرة للجدل، مخاوف الشركاء الماليين لكلا البلدين مرة أخرى.
وقد وجدت تركيا نفسها، كدولة وصلت وارداتها من الأسواق الصينية إلى ٤٥ مليار دولار سنوياً، في مركز هذا الصراع المالي. فالاعتماد الاقتصادي التركي على الصين قد وصل إلى أقصى حد، وإذا لم تحدد حكومة أردوغان موقفها بشكل صحيح في خضم المنافسة العدائية بين الشرق والغرب، فستتعرض لأضرار فادحة.

القرار الصعب

يشير التوتر المتزايد الجيوسياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين إلى أن النظام الذي تمحور حول الأطلسي بعد الحرب الباردة قد أصبح غير مستقر.
إن "الحروب التجارية" التي بدأت خلال الفترة الرئاسية الأولى لدونالد ترامب، تحولت لاحقاً في عهد جو بايدن إلى سياسة أكثر تعقيداً ولكن بنفس القدر من العدوانية، مما أدى إلى شكل غير مسبوق من "المنافسة الاستراتيجية" بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم.
لا ينبغي أن نغفل عن أهمية حقيقة أن هذا ليس صراعاً مقتصراً على التعريفات ونقل التكنولوجيا. إنها عملية تغيير في القيادة العالمية والنظام القيمي والهيكل المؤسسي.
في وثائق السياسة الشاملة التي نشرتها الحكومة الصينية مؤخراً، والتي تمثل بيان مواقفها ضد النهج الأحادي والمهيمن للغرب، نرى بوضوح أن بكين قد تحولت إلى لاعب لا يتبع قواعد اللعبة فحسب، بل يريد إعادة كتابة تلك القواعد من البداية.
إن تأكيد الصين على مفاهيم مثل "الربح المتبادل" و"التعددية" و"الاحترام المتبادل" هو بقدر ما هو ذو طبيعة دبلوماسية، دعوة لنظام عالمي جديد.

موقع تركيا في اللعبة

هذا الصراع المالي الثنائي ليس مجرد لعبة شطرنج بين واشنطن وبكين. بل هو عامل ضغط متعدد الطبقات على دول مثل تركيا التي تحتل موقعاً استراتيجياً بسبب عضويتها في الناتو وظروفها الجغرافية، وفي الوقت نفسه، تسعى للاندماج في مشاريع البنية التحتية الآسيوية.

يشير التوتر المتزايد الجيوسياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين إلى أن النظام الذي تمحور حول الأطلسي بعد الحرب الباردة قد أصبح غير مستقر

تطلب الولايات المتحدة من حلفائها، بنهج "أنت إما معنا أو ضدنا"، مواءمة واضحة وصريحة. لا يهم إن قُدم هذا الطلب بأدب دبلوماسي أو تحت عنوان شراكة استراتيجية بشكل إلزامي وقسري.
لقد جعل فوز ترامب تركيا تواجه عملياً مثل هذا الوضع، وإن القرار بشأن الجانب الذي ستلعب فيه، لن يؤثر فقط على الدبلوماسية بل سيكون له تأثير حاسم على الاستقلال الاقتصادي والأمن التكنولوجي والبنية الدفاعية والاستقرار الاجتماعي.
لقد سعت واشنطن منذ فترة طويلة إلى الاقتراب من أنقرة من خلال سياسة "المشاركة الاستباقية". وهنا بعض الأمثلة على نهج الولايات المتحدة تجاه تركيا التي تظهر نظرة عدائية:
حذف اسم تركيا من قائمة مشتري ومنتجي مقاتلات إف-٣٥.
فرض عقوبات عسكرية (CAATSA) على تركيا بسبب شرائها نظام صواريخ S-٤٠٠ من روسيا.
اتخاذ العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي مواقف انتقادية تجاه تركيا.
تجاهل الحساسيات الأمنية التركية واستمرار الدعم العسكري والمالي الأمريكي لقوات YPG والميليشيات الكردية في شمال سوريا.
في حين تؤكد الحكومة الصينية مراراً على "التجارة المنظمة" والحوار، إلا أنها تمضي ببطء نحو تحقيق أهدافها في إيجاد التفوق التكنولوجي والسيادة على البيانات والتحكم في سلاسل الإنتاج وإنشاء مراكز لوجستية عالمية. إن مبادرة "الحزام والطريق" ليست مجرد مشروع بنية تحتية، بل هي استراتيجية التنمية الجيوسياسية الصينية المتكيفة مع العصر الحديث.
في هذا السياق، ترى الصين دولاً مثل تركيا ليس فقط كشريك، بل كدولة ينبغي دمجها في النظام المعياري الصيني. بعبارة واضحة، فإن التأكيد على قواعد منظمة التجارة العالمية هو توسيع لاستراتيجية توحيد الدول النامية ضد الولايات المتحدة.
إن دور تركيا في هذا النظام لا يقتصر على ميزان الواردات والصادرات فحسب، بل يشمل نطاقاً واسعاً، من أولويات البنية التحتية الرقمية لدينا إلى ممرات نقل الطاقة، ومن استثمارات التكنولوجيا العسكرية إلى الدبلوماسية التعليمية.

مخاطر متوقعة

إذا ازداد الضغط السياسي والاقتصادي الأمريكي على تركيا، فقد تواجه تركيا المخاطر التالية على المدى القصير:
قد يتم تحدي موقف ومكانة تركيا في مجموعة الناتو العسكرية.
قد يتم تقييد الوصول إلى الصناعات الدفاعية ونقل التكنولوجيا.
قد يصبح تدفق رأس المال من المؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى السوق التركية أكثر صعوبة.
قد يزداد تصور المخاطر لدى المستثمرين الدوليين.
قد تتأثر صورة تركيا الإعلامية والأكاديمية في الغرب سلباً.
نتيجة لذلك، يجب أن تفكر تركيا في الإدارة السليمة وأن تتبع هذه الاستراتيجيات:
زيادة التعاون المالي واللوجستي الجديد مع الصين والهند وآسيا الوسطى.
يمكن أن يعزز التركيز على الاستقلال الاستراتيجي صورة تركيا كـ"لاعب موازن".
يمكن فتح أسواق جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ.
يمكن إنشاء قواعد إنتاج وتوزيع إقليمية من خلال مناطق حرة من الجيل الجديد.
اليوم، يجب على صناع القرار في أنقرة أن يحددوا ليس فقط المكاسب قصيرة المدى، بل أيضاً المسار الاستراتيجي الذي سيشكل السنوات الـ ١٠ إلى ٢٠ القادمة.
لا ينبغي أن ننسى: الحركة الأكثر خطورة في لعبة الشطرنج العالمية هي ألا نلعب بأنفسنا وأن نقع في لعبة الآخرين.
ما تحتاجه تركيا هو كتابة سيناريو مستقل وعدم الدخول في سيناريوهات محددة مسبقاً. يجب على تركيا أن تخطط لتدريب مواردها البشرية وكفاءة مؤسساتها، والتحدي الحقيقي هو إنشاء نظام ديمقراطي شامل ومستدام داخل البلاد.

مخاوف الجامعات السويسرية المرتبطة بأميركا

وفقاً لتقرير نشرته "إس آر إف سويس"، تستفيد حوالي عشر جامعات وكليات سويسرية، بما في ذلك معهدا التكنولوجيا الفيدراليان (ETH) وجامعتا برن وجنيف، من المساعدات الحكومية الأمريكية.
حسب قاعدة البيانات الرسمية للإنفاق الحكومي الأمريكي، يتدفق حالياً ٥٦,٤ مليون دولار من الولايات المتحدة إلى النظام الجامعي السويسري. تمكن هذه الميزانية العامة من تمويل مشاريع بحثية في نحو عشر جامعات سويسرية. لكن في ظل سياسات دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، يمكن استخدام نظام المساعدات هذا كأداة للضغط.
في معظم الحالات، تُمنح هذه المساعدات من قبل وزارة الدفاع الأمريكية أو المعهد الوطني للصحة (NIH). وقد تم دفع ما يقرب من ١٣٧ مليون دولار لخمسة عشر مؤسسة سويسرية على مدى السنوات العشر الماضية.
بالطبع، تعتبر هذه المبالغ ضئيلة نسبياً مقارنة بالإعانات المقدمة من المؤسسة الوطنية السويسرية للعلوم. فبين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٤، وزعت المؤسسة الوطنية السويسرية للعلوم ما مجموعه ٦,٣٨ مليار فرنك للجامعات الكانتونية و٢,٧٧ مليار فرنك لفروع ETH. ومع ذلك، تسمح الميزانية الأمريكية للمؤسسات بتنويع مصادر تمويلها.
تتصدر جامعة برن السويسرية قائمة المستفيدين من هذه المساعدات الأمريكية. ووفقاً للمعلومات الواردة في قاعدة البيانات الحكومية، تشارك الولايات المتحدة حالياً في ١٥ مشروعاً تابعاً لهذه الجامعة واستفادت من مساعدة قدرها ١٦,٣ مليون دولار. وعلى مدى فترة عشر سنوات، بلغ إجمالي ميزانية المشاريع الممولة ٤٣,٢ مليون دولار في شكل منح مباشرة وغير مباشرة. قالت بريجيت بوخر، مسؤولة الاتصالات في جامعة برن، إن التغييرات في سياسة البحث الأمريكية - بما في ذلك تخفيض التمويل أو تغيير شروط التمويل - يمكن أن تؤثر على المشاريع الحالية أو المستقبلية.
هناك أيضاً مخاوف في ETH زيورخ. وقال ماركوس غروس، المتحدث باسم ETH: "على مدى السنوات العشر الماضية، دفعت الولايات المتحدة في المتوسط حوالي ٢,٥ مليون فرنك سنوياً كإعانات للباحثين في ETH".
لكن بعيداً عن الجانب المالي البحت، يوجد خطر على مستقبل التبادل العلمي بين سويسرا والولايات المتحدة في ظل سياسات ترامب. ويقول ماركوس غروس في هذا الصدد: "الضرر الرئيسي الناجم عن التطورات السياسية الحالية في الولايات المتحدة ليس في المقام الأول في البعد المالي، بل في التقييد المحتمل للتعاون العلمي على أعلى مستوى".
العواقب الأولى الملموسة ملحوظة بالفعل. تقول أودري لوبا، رئيسة جامعة جنيف: "يواجه بعض زملائنا صعوبات في الوصول إلى المصادر العلمية وقواعد البيانات من الولايات المتحدة".
وضع ترامب سياسات صارمة ومقيدة للغاية فيما يتعلق بجامعات بلاده.
رفعت جامعة هارفارد دعوى قضائية ضد إدارة ترامب بسبب وقف التمويل الحكومي، واصفة إياه بأنه "غير قانوني ويتجاوز سلطات الحكومة".
مؤخراً، أصدر رؤساء أكثر من ١٠٠ جامعة وكلية ومؤسسة علمية في أمريكا بياناً مشتركاً عبروا فيه عن معارضتهم لطريقة تعامل إدارة دونالد ترامب مع مؤسسات التعليم العالي في البلاد.